مقال

راضي بن عجلان العنزي

مع أو ضد نظام «الخدمة الوطنية»

انشغل الشارع القطري خلال الفترة الماضية بعد الإعلان عن نظام الخدمة الوطنية، وكان الموضوع ذا شجون فقد كان حديث الشباب في جلساتهم والكبار في مجالسهم، وبما أنني مواطن قطري من فئة الشباب وتحت سن 35 عاما وكما قال الشاعر أبو الطيب المتنبي ` الرَّأيُ قَبلَ شَجاعَةِ الشُّجعانِ *** هُوَ أَوَّلٌ وَهِيَ المَحَلُّ الثاني ` فأنني سوف أذكر هنا رأيي ووجهة نظري بناء على ما لمسته من فئة الشباب الذين تطرقوا لهذا الموضوع ما بين متشوق ومتخوف، ومشجع ومحبط ومحبّذ ومندفع ومتقاعل .

قطر مصنع الرجال والعسكرية هي المحك الحقيقي لصقل الشباب ، وعندما تتفاني قطر لابد أن يتحول كل مواطن إلى جندي يضع صدره درعا لهذا الوطن الذي مهما عملنا له ومن أجله لم ولن نوفيه جزءا من حقوقه ومكارمه ` وجمايله ` علينا ، هذا هو المبدأ الذي ينفق عليه كل مواطني قطر لأوفيه .

سوف أتطرق هنا باختصار وبحرية وبصراحة وبشفافية عن هذا النظام الذي أرى فيه رأيا صائبا جداً كما أنني من المؤيدين له وبشدة رغم تحفظي على بعض النقاط والتي لا نريد أن نسميها أخطاء بقدر ما هي ` شرمة ` وذلك بهدف النقد البناء والذي يصب في النهاية في مصلحة دولتنا الحبيبة ` قطر ` .

بالنسبة للموقف كان جداً موفقا للإعلان عن هذا النظام الذي أرى أنه يثلج الصدر ومفخرة لكل شباب قطر . النظام بحد ذاته خطوة إيجابية تساهم بشكل كبير في زرع روح الولاء وتنمية مكارم الأخلاق وصقل صفات الرجولة لدى الشباب، كما أن النظام يلائم القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .

ولكن دعونا نركز على الوجه الآخر للمشروع فقد فرأت الإعلان عنه كلمة كلمة وفي جميع الصحف لذا أريد أن أقول إنه عندما نريد أن نبدأ بمشروع وطني بهذا الحجم ويهم شريحة كبيرة من المجتمع لابد في البداية من التوكل على الله عز وجل وإخلاص النية ومن ثم نبدأ بالاطلاع على تجارب الدول الأخرى ودراستها دراسة مستفيضة ومتعمقة بحيث يمكننا تفادي الأخطاء والسلبيات التي وقعت بها الدول الأخرى، بحيث نبدأ من حيث انتهى الآخرون .

كما أن الحملة الإعلانية والإعلامية لمثل هذا المشروع لابد من يسبقها دراسة لطبيعة المجتمع الموجه له الرسالة والفئة المستهدفة، فهل الإعلان عن تجنيد النساء مستقبلاً بنفس توقيت الإعلان عن هذا النظام كان موفقا ومتناسبا مع قيم وعادات أهل قطر؟! وهل طريقة عرض العقوبات والغرامات بنفس توقيت إعلان النظام كان اختيارا صائبا ؟! وهل الشهر المفصل بين حاملي الشهادة الثانوية والجامعية وقت كاف ؟! وهل حصر الكافآت على المتفوقين فقط رأي صائب ومشجع ؟!

وهل عندما يدخل موظف جامعي على الدرجة الثالثة أو الثانية أي برتبة مقدم أو عقيد ومعه جامعي مسجد على الدرجة السابعة أي برتبة ملازم أول، سوف يكونون بنفس المسمى ؟! وهل الشخص الذي سوف يقوم بتدريبهم جامعي أو ليس معه مؤهل ؟!

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ ... وذكر عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم .

أسئلة كثيرة تدور في ذهن كل شخص يريد مصلحة هذه الأرض الطيبة أعتقد أنها أشارة بالبنان لوجهة النظر المقصودة، ويمكن الإجابة عليها بعد تجربة ` نظام الخدمة الوطنية ` على أرض الواقع .. نسأل الله لهم التوفيق والسداد بما فيه خير للوطن والمواطن، هذا والله من وراء القصد.

جامعة قطر تنظم ورشة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.. العميد المالكي:

خطة للحد من ضحايا الحوادث وتقليل الوفيات

○ مأمون عياش

أكد العميد محمد المالكي أمين سر اللجنة الوطنية للسلامة المرورية على التعاون الحثيث مع جامعة قطر لدعم الفعاليات والمبادرات والأبحاث الخاصة بالسلامة المرورية، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، الخاص بالاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.

جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية نظمها مركز دراسات السلامة المرورية في جامعة قطر، بحضور الدكتور مازن حسنة نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، والدكتور راشد العماري عميد كلية الهندسة في جامعة قطر، والدكتورة حصة صادق عميد كلية التربية، والمهندس يوسف العمادي مدير إدارة صيانة وتشغيل الطرق في هيئة الأشغال العامة، والدكتور محسن جفري مدير مركز البذية التحدية والنقل المتقدم في جامعة روتجرز بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما حضر الورشة الدكتور عادل قسطلي العميد المساعد للشؤون الأكاديمية في كلية الهندسة والدكتور عبدالمجيد حمودة العميد المساعد للبحث العلمي والدراسات العليا والدكتور سعود عبدالغني العميد المساعد للتطوير والعلاقات الصناعية في كلية الهندسة والدكتور خليفة بن ناصر آل خليفة مدير مركز دراسات السلامة المرورية في جامعة قطر وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية.

وقال العميد المالكي: تهدف الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية إلى العمل على الحد من ضحايا الحوادث المرورية وتقليل عدد الوفيات الناتجة عن هذه الحوادث سنويا إلى جانب تقليل عدد الإصابات الخطرة التي تنتج عنها في خطوة نحو تحقيق الرؤية القطرية طويلة المدى للسلامة المرورية.

وأضاف: تمثل الإستراتيجية خارطة طريق لنظام آمن يعمل على حماية جميع مستخدمي الطريق، حيث أن نجاحها لن يكتمل إلا بتضافر جهود أفراد المجتمع مع الجهات المعنية بتطبيقها بحيث يؤدي كل فرد من أفراد المجتمع الدور المنوط به في تحسين السلامة المرورية والحفاظ على أرواح كافة أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين، وقد جاءت كثمرة لجهود مضنية وبذلتها الجهات ذات العلاقة بموضوع السلامة المرورية، مؤكداً على أن إعداد الإستراتيجية بحد ذاته لا يمثل هدفاً للجنة الوطنية للسلامة المرورية بقدر ما يمثله تطبيقها وتنفيذها من هدف كونه يمثل الاختبار الحقيقي لمدى قدرة اللجنة على تحقيق تطلعات القيادة العليا للبلاد وتجسيد رؤيتها الرامية إلى بناء دولة عصرية متطورة بشرياً واقتصادياً وعمرانياً.

كما أشار العميد المالكي إلى أن دولة قطر قد شهدت تطوراً اقتصادياً وعمرانياً سريعاً خلال العقد الماضي الأمر الذي صحبه تطور كبير في شبكة الطرق وزيادة في حجم الحركة المرورية، وهذه الزيادات ترجع إلى النمو السكاني الذي شهدته الدولة خلال هذه الفترة حيث ارتفع عدد السكان، وذلك نتيجة لهذه التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدولة كان لابد لوزارة الداخلية باعتبارها الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وتوفير السلامة للمواطنين والمقيمين من وضع وإيجاد آلية تواكب المتغيرات التي طرأت على النقل وشبكة الطرق، ومن هنا جاء قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2010م بإنشاء لجنة وطنية للسلامة المرورية ووفقا للمادة (101) من قانون المرور رقم (19) لسنة 2007 وهي تختص برسم السياسة العامة للمرور ووضع الخطط والوسائل والأساليب التي تطور العمل المروري في الدولة في كافة جوانبه الفنية والتثقيفية والتنظيمية والتشريعية والطبية والتعاون مع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

□ العميد محمد المالكي

وقال العميد المالكي إن اللجنة مهمتها تطوير وتحسين مستوى السلامة المرورية في كافة مناطق الدولة من خلال إشراك المجتمع بمؤسساته العامة والخاصة فيها خصوصا التي لها صلة بالعمل المروري يعد ضروريا ليضطلع الجميع بمسؤولياته الوطنية تجاه الوطن والجهات المشاركة فيها هي وزارة الداخلية وتختص بالجانب التنفيذي لعمل اللجنة، ووزارة الدفاع ويتم الاستفادة من إمكانيات الوزارة في المجالات التي يمكن أن تسهم بها في العمل المروري، وكذلك المجلس الأعلى للصحة من خلال تقديم الأفكار والمقترحات التي تحسن من مستوى الخدمات الاسعافية وكيفية تطويرها في مجال السلامة المرورية، ووزارة البلدية والتخطيط العمراني: تزويد اللجنة بالخطط العمرانية المستقبلية للدولة وتوضيح مدى توافقها مع تطور شبكة الطرق الداخلية والخارجية.

ومن الجهات المشاركة أيضا هناك المجلس الأعلى للتعليم بتضمين التوعية المرورية ضمن المنهج التربوي، غرس القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تحض الطلاب على تحمل المسئولية الوطنية، التنسيق مع اللجنة لوضع برامج توعية مشتركة بين الجانبين، والمجلس الأعلى لشئون الأسرة من خلال حث الأسر على القيام بواجباتها الوطنية تجاه غرس القيم التربوية التي تشجع الأبناء على احترام النظم التي تنظم حياة المجتمع والإحساس بروح المسؤولية، وهيئة الأشغال العامة التي تعمل على تقديم الخطط والبرامج التي تحسن من مستوى السلامة على الطرق وتوضيح مدى تطابق شبكة الدولة المرورية للمعايير الدولية للطرق، إيجاد الحلول لمشاكل الطرق التي تحد من الحوادث المرورية، وجامعة قطر التي تعمل على تقديم مشروعات البحوث العلمية التي تسهم في تطوير العمل المروري بالدولة، ومنها أيضا المؤسسة القطرية للإعلام التي تشرف على إعداد البرامج التوعوية وتقديم الخطط الإعلامية التي تساعد اللجنة على تحقيق أهدافها، وإذاعة برامج اللجنة التوعوية، وأخيرا الأمانة العامة للتخطيط التنموي التي تعرض الخطط التنموية للدولة وتوضيح مدى تضمينها برامج لتطوير العمل المروري، والخبراء الوطنيون لتكلفون بتقديم الاستشارات الفنية للجنة في المجال الفني للسلامة المرورية.

وتسعى اللجنة الوطنية للسلامة المرورية إلى تطوير العمل المروري من خلال رفع مستوى السلامة المرورية على الطرق ومن أهم أهدافها إنشاء معهد متخصص للسلامة المرورية يقوم بإعداد البرامج التدريبية والتوعوية للجهات المعنية بالسلامة المرورية وتحسين مستوى السلامة على الطرق وتطويرها بأحدث المعايير التي توصلت إليها تكنولوجيا وهندسة الطرق ونشر الثقافة المرورية بين أفراد المجتمع وحثهم على تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية والعمل على رفع مستوى الخدمات والطبية الإسعافية والإنقاذية، وكذلك الحد من حوادث الطرق من خلال توظيف كافة إمكانية الدولة عبر البرامج التثقيفية والتعليمية التي ترفع من مستوى الوعي المروري للمجتمع، وأخيرا تعزيز دور المجتمع ومؤسساته الوطنية وإشراكها في المبادرات المجتمعية الفردية والجماعية.

□ د. خليفة بن ناصر آل خليفة

آل خليفة: الاستراتيجية الوطنية ركيزة أساسية لعمل «مركز الأبحاث»

العمادي: نهدف لتقليل عدد وفيات الحوادث المرورية إلى 130 في العام

□ جانب من الحضور

◄ دور جامعة قطر

بدوره قال الدكتور راشد العماري عميد كلية الهندسة إن دراسات السلامة المرورية تعتبر أحد المجالات البحثية الأساسية التي تقوم الكلية حاليا بتطويرها، بالتعاون مع العديد من المؤسسات المعنية وبالشراكة مع الفاعلين في هذا المجال، سعيا من الكلية لتقديم عمل بحثي في مختلف المجالات لتخدم رؤية قطر 2030. أما الدكتور خليفة آل خليفة مدير مركز قطر لدراسات السلامة المرورية بجامعة قطر فقال إن الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية تعد الركيزة الأساسية التي يستند لها مركزنا في الأبحاث الذي يتم العمل عليها حاليا، حرصا من المركز على تقديم عمل بحثي عالي الجودة داعم لرؤية قطر الوطنية 2030.

وتحدث المهندس يوسف العمادي مدير إدارة صيانة وتشغيل الطرق، هيئة الأشغال العامة عن خطط العمل للاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، فقال إن الرؤية العامة للإستراتيجية تتفق مع السياسات الحالية المعتمدة للسلامة المرورية بما يتطابق مع قطر وطموحاتها، كما أن الاستراتيجية طموحة، وتهدف لتحقيق أهداف عدة على المدى الطويل، علما بأنه تمت صياغتها بالاستناد لكل من رؤية قطر الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية وخطط الشركاء. وعن أهداف الإستراتيجية للعام 2022، قال العمادي إنها تهدف لتقليل عدد وفيات الحوادث المرورية إلى 130 في العام، وتقليل عدد الجرحى ذوي الاصابات الحرجة إلى 300 في السنة الواحدة، بالإضافة لتقليل عدد الوفيات من 14 إلى 6 لكل 100 الف نسمة، وتقليل عدد الجرحى ذوي الإصابات الحرجة من 33 إلى 18 لكل 100 الف نسمة. كما أشار العمادي إلى المجالات الأساسية التي تركز عليها الاستراتيجية وهي الشكل العام للطريق، والتعامل مع السائقين المتهورين، واستخدام حزام الامان ووضعية جلوس الأطفال في المركبات وكذلك سرعات المركبات، بالإضافة لسلامة المشاة والتوعية المرورية وأمان مناطق العمل. ولتحقيق ذلك كله، تركز الاستراتيجية على تطوير التصميمات العامة للطرق وتقييم إجراءات السلامة على الطرق، وكذلك تطوير البذية التحدية للطرقات، واعتماد آليات أكثر ضبطا لفحص وتدريب السائقين، وتطوير مهارات السائقين وتوعيتهم بضرورة التقيد بتعليمات السلامة المرورية من خلال التدريب والتثقيف المتواصل.

بالإضافة إلى ذلك يتم العمل على توعية السائقين بضرورة استخدام حزام الامان، وتأمين وضعية جلوس الأطفال داخل المركبات بما يضمن سلامتهم وتنظيم الحملات العامة لنقل هذه المهارات للعموم، كما يشمل ذلك إعادة ضبط السرعات المسموح بها بما يتلاءم مع أمان المركبات والسائقين، كما يتطلب تحقيق هذه الأهداف إعادة تقييم نظام العقوبات القائم على النقاط ودراسة جدواه وقدرته على رفع مستوى السلامة المرورية.

وقدم الدكتور محسن جفري مدير مركز البذية التحدية والنقل المتقدم في جامعة روتجرز، الولايات المتحدة الأمريكية عرضا عن الابتكارات الحديثة التي طورها المركز في مجال بحوث السلامة المرورية.

أعربوا عن شكرهم لسمو الأمير

تكريم 4 من أعضاء هيئة تدريس جامعة قطر بجائزة الدولة التشجيعية

○ الدوحة - الشرق

حصل أربعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر على جائزة الدولة التشجيعية عن أعمالهم العلمية وإسهاماتهم المتميزة في خدمة قطر، وهم د. راشد العماري عميد كلية الهندسة بجامعة قطر ود. مريم العلي مدير وحدة تكنولوجيا المواد المتقدمة بالجامعة وعضو هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم، د. حسن السيد عضو هيئة التدريس بكلية القانون، ود. خالد الخاطر عضو هيئة التدريس بكلية الإدارة والاقتصاد.

وقد تم تكريمهم ضمن من كرمهم حضرة السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، هو وسام على صدري ويمثل حافزا كبيرا على مواصلة الجهد والعمل الدؤوب من أجل خدمة الوطن، ورفع شأنه عاليا، وأكد د. العماري على أن دولة قطر قد وضعت لها خطة وأهدافا واضحة وعملية ممثلة في رؤية قطر الوطنية 2030، وهذه الرؤية هي البوصلة التي من خلالها تهتدي بها جميع جهود قطاعات الدولة، وأشار إلى أن أساس الخطو والتقدم وبلوغ الأهداف يأتي من خلال البحوث والدراسات العلمية، فدولة قطر سباقة في الدعم الكبير للبحوث والدراسات سواء كان من خلال الجائزة والتكريم من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نجد أن الجائزة يجد ذاتها هي قاة لتشجيع الإنسان القطري لسلك مجال البحث والذي من خلاله تتطور العقول، وتنعكس البحوث على المجتمع بالفائدة فينطور المجتمع والبلد، كما أن الاستثمار في العنصر البشري بتدريبه وبعثه وتنميته يتيح له اكتساب المعارف والثقافات والخبرات مما يجعله قادرا بشكل أكبر على الابتكار والإنتاج.

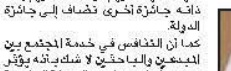

يمدى التقدم العلمي للمجتمع. وبهذا نجد أن الجائزة يجد ذاتها هي قاة لتشجيع الإنسان القطري لسلك مجال البحث والذي من خلاله تتطور العقول، وتنعكس البحوث على المجتمع بالفائدة فينطور المجتمع والبلد، كما أن الاستثمار في العنصر البشري بتدريبه وبعثه وتنميته يتيح له اكتساب المعارف والثقافات والخبرات مما يجعله قادرا بشكل أكبر على الابتكار والإنتاج.

ويدورها قالت الدكتورة مريم العلي المعاضيد مدير وحدة المواد المتقدمة بجامعة قطر بأن اهتمام القيادة الرشيدة لدولة قطر بالعلماء والباحثين والمبدعين وتكريمهم إنما ينطلق من اعتبار أساسي مؤداه إجلال وتقدير هذه النخبة على إبداعاتهم وإنجازاتهم في مجال العلوم والفنون والآداب، وكخطوة تؤسس لطموح أكبر وهو نمو الوعي العلمي والثقافي لدى عامة المجتمع.

وقالت أيضا: إنها تشعر بالفخر لوجودها ضمن المكرمين بالجائزة لهذا العام حيث ضمت القائمة كوكبة من الشخصيات القطرية التي قدمت إسهامات معتبرة في تقدم قطر ورقيها، وعبرت عن شكرها العميق لكل من ساهم معها في إنجازاتها العلمية عبر مسيرتها دون أن تنسى أيا منهم، وأكدت أن جامعة قطر ماضية في مسيرتها العلمية المتفردة لتحقق مرئياتها في خدمة المجتمع والسوق القطري وتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 . أما د. حسن عبدالرحيم السيد الأستاذ المشارك بكلية القانون في جامعة قطر، والفائز بجائزة الدولة التشجيعية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (القانون)، فقد عبر عن أهمية الجائزة قائلا : بداية هذه الجائزة خاصة بالمبدعين القطريين، ونيلها من يد صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، تكريم لا يضاهيه تكريم. وهذا التكريم بحد ذاته جائزة أخرى تضاف إلى جائزة الدولة.

كما أن التنافس في خدمة المجتمع بين المبدعين والباحثين لا شك بأنه يؤثر